

رقم القاعدة الصفحة

موظف (تابع) :

الرئيس الحكومى . اختصاصه بإجراء ما يرى إجراءه من التحقيق ٣٤٤ (٥٢٥) ج ٢  
مع مرؤوسيه فى كل ما يتعلق بأعمال وظائفهم لمعرفة مبلغ إخلاصهم فى أداء  
واجباتهم الحكومية أو تقصيرهم فيها ، له كذلك أن يتحرى عن سيرهم  
الشخصى خارج الحكومة فى كل ما له مساس بواجباتهم العامة وفى كل ما ينم  
عن مبلغ ولائهم للحكومة التى هم قائمون بخدمتها . ما خرج عن هذا الشأن له  
به ولا اختصاص له فى التدخل فيه . مباشرة الموظف لحق الانتخاب عمل  
شخصى محض ، لا علاقة للوظيفة الحكومية به ولم يسلط القانون رئيساً على  
مرؤوس لمراقبته فى استعمال هذا الحق الشخصى أو لإلزامه القيام به على وجه  
خاص أو فى ظرف معين (١) .

(ن)

نشر ( ر . دستور . شيوعية . صحافة . قذف وسب ) .

نصب المادة ٢٩٣ ع = ٣٣٦ والمادة ٣٣٧ ( ر . أيضاً : حكم « تسييه » .  
خيانة الأمانة . وصف التهمة ) :

متى يمكن تطبيق المادة ٢٩٣ ع ؟ متى ثبت أن المتهم استعمل مع المحبى ١٥٧ (١٦٤) ج ١  
عليه من الطرق الاحتيالية ما كان من شأنه غشه وتضليله . صراف . أخذه  
نقوداً من شخص ليسعى له فى نقل تكليف الأطيان التى اشتراها من اسم  
البائع إلى اسمه . لا عقاب (٢) .

---

(١) نجد هذه القاعدة فى أسباب الحكم المنشور برمته بالجزء الثانى ( ص ٥٢٨ ) .

(٢) فى هذه الدعوى كان نقل التكليف إلى اسم المحبى عليه قد أوقف بناءً على شكوى ذى شأن ، فظهر  
أن محكمة النقض تكون لاحظت أن هذا النقل الذى ليس من عمل الصراف ربما كان ممكناً لإجراؤه من طريق  
إقناع جهة الاختصاص بأن لا حق لها فى التوقف فى إجرائه وربما كان الصراف أخذ المبلغ كاعتاب له على  
هذا المعنى .

رقم القاعدة الصفحة

نصب (تابع):

شرط جريمة النصب . الحصول على مبلغ بطريق الإيهام لتحقيق ٢٠٠ (٢٥٩) ج ٢  
مشروع كاذب . المشروع الذى أخذ المبلغ لتحقيقه مشروع صادق وتم بالفعل .  
لا جريمة .

طرق احتيالية . مجرد الكذب لا يكونها . ٢٠٠ (٢٥٩) ج ٢

خلو واقعة النصب مما يدل على استعمال التهم لطرق احتيالية أوهم بها المجنى ٣٣٠ (٣٧٩) ج ١  
عليه وتوصل تحت تأثير الإيهام بها للاستيلاء على المبلغ المدعى بالاستيلاء عليه  
بطريق النصب . لا جريمة .

كذب . متى يبلغ مبلغ الطرق الاحتيالية ؟ إذا اصطحب بأعمال خارجية ٣٨٠ (٦١٠) ج ٢  
أو مادية تحمل على الاعتقاد بصحته . عسكرى بوليس . استيلاؤه بعد تنفيذه  
حكماً شرعياً على مبلغ من المال من شخص بإيهامه بضرورة دفع رسم تنفيذ  
لهذا الحكم . يحق عقابه .

الأكاذيب . لا تتحقق بها هذه الجريمة مهما كان قائلها قد بالغ في تأكيد ٣٣٩ (٤٦٣) ج ٦  
صحتها حتى تأثر بها المجنى عليه . يجب أن يصطحب الكذب بأعمال مادية  
أو مظاهر خارجية . مثال في واقعة إقراض بفائدة وتحرير شيكات  
بمبلغ الدين .

كذب . إيهام التهم المجنى عليه بأنه قادر على استرداد شئته المسروق . ٣٧٧ (٤٨٠) ج ٣  
تأييد متهم ثان هذا التهم فيما أوهم به المجنى عليه . هذا التأييد من قبيل الأعمال  
الخارجية التى تساعد على حمل المجنى عليه على تصديق مزاعم التهم . نصب .

تذكرة ملهى . عرض التهم تذكرة غير صالحة للاستعمال على شخص ٦٠٣ (٧٣٦) ج ٦  
مدعياً صلاحيتها . ما وقع منه في سبيل التأثير عليه لا يعدو الكذب المجرد  
من أى مظهر خارجى . المكان الذى حصل فيه يعيها لم يكن من شأنه أن  
يلقى في روع المشتري ثقة خاصة في البائع ، والتذكرة لم يحصل فيها أى تغيير  
بعد استعمالها . لا عقاب .

رقم القاعدة الصفحة

### نصب (تابع):

- وضع المتهم لوحة على بابه وارتداؤه ملابس بيضاء ونشره إعلانات عن ٢٥٦ (٣٤٠) ج ٣  
نفسه يزعم فيها القدرة على شفاء الناس من الأمراض . نصب .
- اصطناع إنسان ورقة بدين أو التزام ما على شخص خيالي لمصلحة نفسه ٣٥٥ (٥٧٠) ج ٢  
أو لمصلحة غيره وإمضاؤه هذه الورقة باسم خيالي لا وجود له سواء أ كان  
هذا الاسم الخيالي مذكوراً في صلب الورقة أم غير مذكور فيه . ادعاء صانعها  
أنها حقيقية وتقديمها للغير موهماً إياه بصحتها وإبترازه منه مالا أو محاولته أن  
يبتز شيئاً من ماله . نصب أو شروع في نصب وسيلته الإيهام بواقعة كاذبة .
- اقتطاع قطعة من الذهب عليها تمغة الحكومة . إحكام وضعها ١٩ (٣٧) ج ١  
ولحامها بمعدن آخر بعد تغطيته بطبقة من الذهب بكيفية غير ظاهرة . بيع  
هذا المعدن أو رهنه على أنه من الذهب الخالص . نصب .
- حارس على أشياء محجوزة . مجرد تقديم سند مزور إليه والتوصل ٣٧ (٣٤) ج ٤  
بذلك إلى الاستيلاء عليها منه . يكفي لتحقيق ركن الاحتيال . الدفع بانعدام  
هذا الركن تأسيساً على أن الحارس أمى وكان عليه أن يتحقق من صحة السند  
برجوعه إلى صاحب التوقيع . موضوعي .
- أسبيرين . بيع أسبيرين محضر على أنه من ماركة « باير » الحقيقية . ٦٤ (٦٠) ج ٤  
اعتباره نصاً . جاز .
- ورقة يانصيب رابحة . تقديمها إلى أحد المشتغلين ببيع هذه الأوراق . ٧٦ (٦٩) ج ٤  
سلوك البائع طرقاتاً احتيالية لإقناع صاحب الورقة بأنها ربحت ثمانين قرشاً مع  
أنها تبيع مائتي جنيه واستعانت بالغير في سبل هذا الإقناع حتى سلمه الورقة  
وأخذ الربح القليل . توافر الجريمة .
- ادعاء التهم أن من سلطته أن يعين المجنى عليه في وظيفة بأحد البنوك . ٢٣ (٢٩) ج ٥  
تقديمه له أوراقاً مزيفة لتأييد هذا الادعاء . الاستيلاء منه بسبب ذلك على  
نقود . تحقق طريقة الاحتيال .
- استماعة شخص بآخر على تأييد أقواله المكذوبة للاستيلاء على ١٧٤ (١٥٩) ج ٤

### نصب (تابع) :

مال الغير . يتحقق به ركن الاحتيال . شخصان . تأييد كل منهما الآخر في دعواه أنه قادر على رد الأشياء المسروقة . يعتبر من قبيل الأعمال الخارجية التي تساعد على حمل المجنى عليه على تصديقهما . كونهما فاعلين أصليين أو أحدهما فاعلاً والآخر شريكاً أو أحدهما فاعلاً والآخر حسن النية . لا يؤثر . ولكن يشترط دائماً أن يكون الشخص الآخر قد تدخل بسعى الجاني وتديره وإرادته وأن يكون تأييده صادراً عن شخصه هو لا مجرد ترديد لأكاذيب الفاعل . وجوب بيان ما يدل على كل ذلك في الحكم .

الغش المستوجب للعقاب في جريمة النصب . هو الذي يخدع به المجنى عليه . علم المجنى عليه بحقيقة الأساليب التي وقعت عليه ينفي الجريمة .

سند دين مزور مهور بتوقيع الدين وتوقيع شخص آخر . تقدم المدين به إلى الدائن وإيهامه بصحته وبأنه حرر بأصل الدين والفوائد ليحل محل السند الأصلي الذي تحت يده . حصوله بهذه الطريقة على السند الصحيح . هذا من الطرق الاحتيالية المكونة لجريمة النصب وليس مجرد كذب .

ركن الاحتيال . متى يعتبر متوافراً ؟ تظاهر المتهم باتصاله بالجن والتخاطب معهم واستخدامهم في أغراضه واتخاذهم لذلك عدته من كتابة وبخور الخ . يكفي .

الإيهام بوجود مشروع كاذب أو لإحداث الأمل بحصول ربح وهمي . الطرق الاحتيالية التي تستعمل في ذلك يجب أن يكون من شأنها توليد الاعتقاد في نفس المجنى عليه بصدق ما يدعيه المتهم وأن تكون الأكاذيب مؤيدة بأقوال أخرى أو مظاهر خارجية . منزل مملوك للمتهم وإخوته . إيهام المتهم المجنى عليهم مستعيناً ببعض السامرة برغبته في أن يبيع لكل منهم هذا المنزل . تقديمه إلى كل منهم مستندات الملكية والتوكيل الصادر إليه من شركائه وحصوله في كل مرة على مبلغ يدفع مقدماً على سبيل العربون وتحريره بالبيع عقداً ابتدائياً وامتناعه عن تحرير عقد نهائي قابل للتسجيل . لا نصب . نيته في عدم إتمام أية صفقة لم يكن لها من تأثير في حمل المجنى عليهم على دفع المبالغ ولم يكن لها مظهر خارجي يدل عليها وقت التعاقد .

رقم القاعدة الصفحة

نصب (تابع) :

مظاهر خارجية . كون الذى تدخل فيها غير ضالع مع التهم فى الجريمة ٤٠٥ (٥٣٨) ج ٦  
بل مجرد مردد لمزاعمه . لا يمنع من تحقق الجريمة .

اتخاذ صفة كاذبة . يجب أن يكون بين الاحتيال الذى لجأ إليه المتهم ٣٣ (٢٧) ج ٢  
— مهما كانت صورته — وتسليم الأشياء التى حصل الاستيلاء عليها رابطة  
السببية . ادعاء شخص أنه مخبر فى البوليس واستيلاؤه بهذا الادعاء على مبلغ  
من المال من شخص آخر بدون أن يقرن ادعاؤه بأفعال مادية أخرى من  
شأنها التأثير فى المجنى عليه . مجرد هذا الادعاء الكاذب لا يكفى لتكوين  
جريمة النصب . ليس فى مجرد اتخاذه تلك الصفة ما يحمل المجنى عليه على  
إعطائه مالا .

ادعاء الوكالة كذباً . اتخاذ لصفة كاذبة . من يذهب إلى زوجة آخر ٣٠٧ (٣٧٧) ج ٢  
ويدعى كذباً أنه كلف بأخذ أشياء منها لإيصالها إليه . تصديقه وإعطاؤه  
الأشياء . يحق عقابه باعتباره متخذاً صفة غير صحيحة .

ادعاء الوكالة كذباً عن شخص . استيلاؤه على مال الغير بهذه الوسطة . ٣٥٨ (٤٦٣) ج ٣  
عقابه ولو لم يستعمل شيئاً من الطرق الاحتيالية . ٤٤ (٤٢)

٤٠١ (٥٦٧) ج ٤

ادعاء الوكالة كذباً . استيلاء المدعى على مال المجنى عليه لتوصيله إلى ٩٣ (١٣٠) ج ٦  
الموكل المزعوم . نصب ولو لم يقرن بطرق احتيالية .

انتحال المتهم صفة ليست له بقصد حمل بائع على قبول تقسيط ثمن ٢٣٣ (٣١٠) ج ٣  
شئ مبيع دفع بعضه معجلاً ثم قام بسداد بعض الأقساط ولكنه عجز فى  
النهاية عن دفع باقىها . لا عقاب . اتخاذ الصفة الكاذبة لم يقصد به سلب المال .  
العلاقة بين البائع والمشتري مدنية محضة .

ادعاء شخص أنه موظف كبير فى الحكومة والحال أنه موظف ٣٥١ (٤٥٤) ج ٣  
صغير . يتحقق به ركن الاحتيال ولو لم يصطحب باستعمال طرق احتيالية .

انتحال شخص صفة الطبيب . استعماله طرقاً احتيالية لحمل المرضى ٤٣٧ (٦٩٠) ج ٥

رقم القاعدة الصفحة

نصب (تابع) :

على الاعتقاد بأنه طبيب واستيلاؤه بسبب ذلك على أموال منهم . تحقق الجريمة . مثال .

حضور المتهم إلى المجنى عليه باعتباره مخبراً بالقومين راكباً سيارة ٢٩٦ (٣٩٣) ج٦  
في شكل السيارات التي يركبها عادة موظفو الحكومة . إثبات الحكم ذلك .  
يكفي لبيان الطرق الاحتمالية .

ذهاب أحد المتهمين ومعه كتب إلى المجنى عليه في مقر عمله . إيهامه بأنه ٥١٩ (٦٥٧) ج٦  
موفد من قبل وزير معين لبيع هذه الكتب إياه وتقديمه له بطاقة فيها ما يفهم  
منه أن له صلة بهذه الوزارة . مخاطبة المتهم الآخر المجنى عليه تليفونياً على إثر  
ذلك في شأن هذه الكتب . تحقق أركان جريمة النصب . عدم تأكيد المتهم  
الذي تحدث تليفونياً أنه الوزير المعين . لا يهم مادام أنه تعتمد أن يكون  
حديثه بحيث يفهم منه المجنى عليه أنه هو الوزير . عدم اتصال المتهم الذي حمل  
الكتب بالمجنى عليه في بادئ الأمر واتصاله ببعض الموظفين الذين يعملون  
معه . لا يهم أيضاً .

موظف عمومي ( تمورجي في معزل طبي ) . استعاسته بوظيفته ٦١٥ (٧٦٥) ج٦  
في الاستيلاء على مبلغ من المجنى عليها . إثبات الحكم ذلك . فيه ما يكفي لبيان  
الطرق الاحتمالية .

تسمى شخص باسم كاذب وتوصله بذلك إلى الاستيلاء على مال ٤٣٧ (٥٤٦) ج٣  
الغير . نصب .

اتخاذ الجاني اسماً كاذباً أو صفة غير صحيحة . نصب ولو لم يدعم ١٠٢ (١٤٨)  
بأى مظهر خارجي . الطرق الاحتمالية . لا يشترط توافرها في هذه الحالة . ٢٩٦ (٣٩٣) ج٦  
اتخاذ المتهم صفة تاجر للحصول على أجهزة راديو واستيلاؤه بذلك ٣٠٧ (٤٠٩) ج٦  
على الأجهزة . نصب . المراد من الصفة غير الصحيحة .

أمين شونة بنك التسليف الزراعي وخفيها . يعيها محصولا من ٥٠٦ (٦٥٠) ج٦  
المودع بشونة البنك وقبضها منه . ضبط المبيع قبل نقله من الشونة . هذه  
الفعلة تتوافر فيها أركان جريمة النصب ببيع ملك الغير .

رقم القاعدة الصفحة

## نصب (تابع) :

٢ ج ١٧٤ (٢٢٥) ج ٢  
تصرف المتصرف في غير ملكه . متى يعتبر نصبا معاقباً عليه ؟  
تصرف شخص في عقار كان مملوكاً له وسبق له التصرف فيه لشخص آخر .  
انتقال حق الملكية بالتصرف الأول . التصرف الثاني يقع في غير ملك  
المتصرف ويجب عقابه . عدم انتقال حق الملكية . لا عقوبة . أثر قانون  
التسجيل في جريمة التصرف فيما ليس مملوكاً للمتصرف . لا دخل لحسن النية  
وسوءها فيما يتعلق بعلاقة البائع بالمشتريين الأول والثاني كما لا دخل لحسن نية  
المشتري الثاني ولا لسوءها وقت شرائه .

اتفاق البائع مع المشتري الأول بعقد لم يسجل . إيهامه المشتري الثاني  
والبيع له مع العلم بأن المشتري الأول على وشك تسجيل عقده قبل أن يدرك  
المشتري الثاني تسجيل عقده هو وأن هذا المشتري الثاني ستضيع عليه العين  
حتماً . من جرائم النصب العادية التي لا بد فيها من إثبات الطرق الاحتيالية .  
جريمة النصب في صورة البيع مرتين . لا تتحقق إلا في جانب المشتري  
الثاني وفي صورة ضياع ماله بسبب غش البائع له من جهة وحرمانه من العين  
المتصرف فيها من جهة أخرى . المتصرف له الأول . لا يتصور قيام أية جريمة  
في حقه .

٢ ج ٣٤٦ (٥٣٠) ج ٢  
ابن سرق متاعاً لو والده . يعه لشخص حسن النية على أنه مالك لما باع .  
نصب معاقب عليه باعتبار أنه باع ما لا يملك وتوصل بذلك إلى قبض مبلغ  
من المشتري الحسن النية على أنه ثمن المتاع المبيع له .

٣ ج ١٦٠ (٢٠٩) ج ٣  
بيع ثان . متى يكون جريمة النصب ؟ إذا كان ثمة تسجيل مانع من  
التصرف مرة أخرى . حكم غيابي بإثبات صحة التعاقد الحاصل بمقتضى عقد  
ابتدائي . تسجيله . بيع المتصرف العين نفسها إلى شخص آخر . لا يجوز  
اعتبار التصرف الأول بيعاً باتاً ناقلاً للملكية والحكم في الدعوى الجنائية على  
هذا الأساس . يجب في هذه الصورة وقف الدعوى العمومية حتى يتم الفصل  
نهائياً في الدعوى المدنية التي هي أساس لها . الأحكام المقررة للحقوق العينية  
أو المنشئة لها التي أوجب القانون تسجيلها لتكون حجة قبل الغير . هي  
الأحكام النهائية .

رقم القاعدة الصفحة

## نصب (تابع) :

بيع ثان . تسجيل تنبيه نزع الملكية . حرية المدين في التصرف في العقار ٢٢٦ (٣٠٣) ج ٣  
المتزوعة ملكيته باقية له حتى بعد تسجيل هذا التنبيه . يبيع الأتيان المحجوز  
عليها وتحت إجراءات نزع الملكية . لا تصح مؤاخذته جنائياً . كل ما يمكن  
أن ينسب إليه أنه ارتكب تدليساً مدنياً . جريمة النصب بطريق الاحتيال  
القائمة على التصرف في مال ثابت ليس ملكاً للتصرف ولا له حق التصرف  
فيه . متى تتحقق ؟

رهن شخص منقولاً ليس له ولا له حق التصرف فيه مقابل مبلغ ٤٨١ (٦٠٨) ج ٣  
من المال استولى عليه من المرتهن . نصب معاقب عليه ولو لم يلحق المرتهن  
ضرر بسبب اقتضائه قيمة الرهن من صاحب هذا المنقول .

محجور عليه . رهنه منزلاً له عليه أو امر اختصاص مسجلة . ٤٨٤ (٦٠٩) ج ٣  
إخفاء أمر الحجر على الراهن . تزويره في شهادة التصرفات التي استخرجها  
من المحكمة المختلطة لكي يخفي ما على المنزل من الاختصاص . استيلاؤه على  
مبلغ الرهن . نصب .

اتفاق المتهم وزوجته على الادعاء كذباً بملكية منزل . تصرفهما بالبيع ١٩٣ (١٩٤) ج ٤  
في أقضاه وفي جزء من أرضه . نصب . العقاب على جريمة النصب لا يختلف  
بالنسبة إلى كل من الفاعل والشريك .

تصرف المتهم في ملك ليس له ولا له حق التصرف فيه . كون المالك ٢٦٩ (٣٢٨) ج ٤  
الحقيقي للمال غير معروف . لا تأثير له .

نصب ببيع ملك الغير . شرط العقاب في هذه الجريمة . الاحتيال . ١٩٣ (٣٦٦) ج ٥  
بيان الظروف التي لا يستلزمها لظهور موقف المشتري . وجوبه .

نصب ببيع ملك الغير . دفع المتهم بانعدام عنصر الاحتيال لأن المجنى عليه ٤٢٠ (٥٦٠) ج ٦  
حين تعاقد معه كان يعلم أنه غير مالك . إدائته على أساس أن فعلته لا يشترط  
فيها وجود طرق احتيالية . قصور .

رقم القاعدة الصفحة

## نصب (تابع) :

- شيك ليس له رصيد يقابله . مجرد تقديمه والاستيلاء على قيمته . ١٣٠ (١٢٠) ج ٤  
ليس في ذاته جريمة . العقاب على ذلك بمادة النصب دون بيان الطرق الاحتمالية  
التي استعملها الجاني للوصول إلى غرضه . قصور (١) .
- شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . معاقب على إصداره . ٦٣ (١٠١) ج ٥  
سوء القصد . متى يعتبر متوافراً ؟ ماهية الشيك . وجود مقابل للشيك عند  
استحقاقه لا عند إصداره . لا يعني .
- شيك لا يقابله رصيد قائم وقابل للسحب . ماهيته . أداة وفاء . ٣٠٠ (٥٦٨)  
لا أداة ائتمان . ورقة صادرة في تاريخ معين على أن تكون مستحقة الدفع و ٣١٣ (٥٩١) ج ٥  
في تاريخ آخر وتحمل هذين التاريخين . لا عقاب على إصدارها .
- شيك . إذن دفع مستوف لجميع الشروط الشكلية التي يتطلب القانون ٣٤٥ (٦٠٩) ج ٥  
توافرها في الشيك بمعناه الصحيح . معاقب على إصداره ولو كان تاريخ  
إصداره قد أُرْخِ وأُثْبِت فيه على غير الواقع .
- شيك ليس له رصيد . المعاقبة على إصداره . ورقة صادرة في تاريخ معين ٢٨٧ (٣٨٣) ج ٦  
ومستحقة الدفع في تاريخ آخر . لا تعتبر شيكا معاقباً على إصداره . أداة ائتمان .
- نصب بطرق احتمالية من غير تخصيص . تخصيصه بأنه كان بطريق ١٩ (٢٧) ج ٥  
الاتصاف بصفة كاذبة . لا يعتبر تغييراً في الوصف مما يقتضى لفت الدفاع .
- تخالص المتهم مع المجنى عليه في جريمة نصب . لا يمنع من توقيع ٢٧٧ (٣٢٣) ج ١  
العقاب عليه متى كانت الجريمة قد تمت .
- تنازل المجنى عليه في جريمة النصب . لا يغنى المتهم من المسؤولية . ٣٠٧ (٤٠٩) ج ٦
- رد المبلغ الذي استولى عليه المتهم بطريق الاحتيال . لا يحو ٢٣٨ (٣٢٢) ج ٣  
جريمة النصب بعد تمامها . يصح أن يكون سبباً لتخفيف العقاب .

---

(١) صدر هذا الحكم في دعوى وقعت واقعتها قبل العمل بقانون العقوبات الحالي الذي نص في المادة ٣٣٧  
على العقاب في هذه الصورة ولو لم تحصل طرق احتمالية .

رقم القاعدة الصفحة

نصب (تابع) :

اتفاق اثنين على أن يبيع أحدهما الآخر شيئاً بثمن معين . دفع المشتري ٤٣٩ (٦٩١) ج ٥  
بعض الثمن . اتفاقهما على أن يرسل هذا الشيء بالسكة الحديد محولا عليه  
ببقي الثمن . إرسال طرد مزيف محول عليه بهذا الباقي . تحرير بوليصة  
الطرد باسم ابن المشتري . دفع المبلغ المحول به الطرد إلى مصلحة البريد من  
مال المشتري . استخلاص المحكمة من هذه الوقائع أن المحنى عليه المقصود  
هو الأب لا الابن . موضوعي . دفع المبلغ المحول به الطرد إلى مصلحة البريد .  
اعتبار المحول مستولياً على المبلغ وهو في البوطة . توقيع المحول إليه الحجز  
عليه تحت يد المصلحة قبل أن يتسله المحول . لا تأثير له في الجريمة . ادعاء  
المتهم أن المبلغ الذي حصل عليه هو جزء من دين مستحق له قبل ابن المحنى  
عليه . تقديمه سنيين لآخر محولين لاسمه هو . استخلاص المحكمة أنه تصيد  
السنيين للدرء التهمة عنه . التاريخ الذي أعطى للتحويلين لا يقيد المحكمة  
في تقديرها .

تحديد التاريخ الحقيقي للسندات موضوع الاتهام في النصب . موضوعي . ١٨٢ (١٧٠) ج ٤  
مبلغ دفعه أحد رجال الدين للمتهم على أن يقدمه رشوة لموظف لتأدية ٢٠٠ (٢٥٩) ج ٢  
عمل . أخذ التهم لهذا المبلغ . لا يعتبر جريمة معاقباً عليها .  
الوساطة بين المتعاقدين . ليست عملاً محرماً . لا مسؤولية على ١٣٢ (١٢١) ج ٤  
الوسيط مهما عاد عليه من الفائدة .

نظام الحكومة المقرر ( ر . حكومة . دستور ) .

نظام عام ( ر . أيضاً : إثبات اختصاص . أمر الحفظ . تحقيق . قوة الشيء  
المحكوم فيه . محكمة النقض ) :

أوجه البطلان المتعلقة بتكليف المتهم بالحضور . لا تعلق لها بالنظام العام . ٣٨٧ (٦٤٦) ج ٥  
إخطار المتهم بأسماء الشهود قبل الجلسة بثلاثة أيام . ليس من النظام العام . ١٥٠ (٢٠٠)  
٣١٩ (٤١٤)  
٣٩٠ (٤٩٣) ج ٣

رقم القاعدة الصفحة

## نظام عام (تابع) :

الإثبات بالكتابة في المواد المدنية ليس من النظام العام .

١٧١ (٢٤٠)

١٨٧١ (٢٥٥)

٢٣٠١ (٣٠٣)

٤٨٧١ (٦٢٩) ج ٦

٨ (١٦) ج ١

٢٨١ (٢٥) ج ٣

٦٥١ (١١٢)

٨٧١ (١٥٧)

١٥٢١ (٢٧٥)

١٥٩١ (٢٩٤)

٢٦٤١ (٥٢٠)

٢٩٥١ (٥٦٥)

٣٣٥١ (٦٠٤)

٣٩٧١ (٦٥٦)

٤٤٨١ (٦٩٦) ج ٥

القواعد الخاصة بالنظام القضائي في المواد الجنائية . تعلقها بالنظام العام . ٢١٠ (٢٢٤) ج ٤

محاكمة التهم عن واقعة لم يسبق عرضها على محكمة الدرجة الأولى أمام محكمة الدرجة الثانية مباشرة . لا يجوز ولو بقبول التهم . تعلق ذلك بالنظام العام . ٣٧٤ (٦٣٤) ج ٥

سقوط الحق في إقامة الدعوى العمومية . من النظام العام . ٣٥ (٦٣) ج ١

١٣٩١ (١٩١) ج ٣

عدم اختصاص المحكمة الجنائية بنظر الدعوى المدنية عن تعويض ضرر ٣٢٥ (٤٤٥)

غير ناشئ عن جريمة . هو مما يتعلق بولاياتها القضائية . هو من صميم النظام ٣٥٦ (٤٨٩) ج ٦  
العام . يجب على المحكمة أن تحكم به ولو من تلقاء نفسها . جواز الدفع به في أية حالة تكون عليها الدعوى .

رقم القاعدة الصفحة

نظام عام (تابع) :

- الاتفاق على جعل ما لا يعاقب عليه جنائياً من الإخلال بتنفيذ العقود المدنية ٣٢٥ (٤٢٢) ج ٤  
في متناول قانون العقوبات . تدليس مخالف لقواعد النظام والآداب العامة .
- الادعاء بحق مدنى . الدفع ببطلاق عريضة الدعوى المقدمة من المدعى ٤٧ (٦٧) ج ٦  
لعدم بيان الواقعة فيها . عدم تعلقه بالنظام العام .
- الادعاء بحق مدنى فى دعوى الإفراض بالربا الفاحش . عدم اعتراض ١٢٢ (١٣٧) ج ٢  
المقرض على ذلك لا لدى المحكمة الابتدائية ولا لدى الاستئناف . لا يجوز له  
أن يطعن فى هذا الصدد لأول مرة أمام محكمة النقض . هذا شأن متعلق  
بحقوق فردية خاصة لدوى الشأن فيها أن يأخذوا بها أو يهملوها بلا حرج  
عليهم من قبل النظام العام .
- الدفع بقوة الشيء المحكوم فيه من النظام العام . ١٢٩ (١٢٠) ج ٤
- الدفع بسبق صدور أمر بحفظ الدعوى . من أخص خصائص النظام العام . ٦٤ (١٠٩) ج ٥
- الدفع ببطلاق تفتيش منزل شخص مشتبّه فيه لحصوله من غير حضور ٣٤٤ (٤٤٥) ج ٣  
العمدة أو نائبه أو أحد الشايخ . متعلق بالنظام العام .
- وصف التهمة . تقديم شخص إلى المحاكمة بتهمة معينة . استبدال المحكمة ٣٣٤ (٤٢٥) ج ٣  
بها تهمة أخرى . قضاء باطل . هذا البطلان متعلق بالنظام العام .
- قانون إصابات العمل . تعلق بعض أحكامه بالنظام العام . ٥٩٩ (٧٣٤) ج ٦
- اليعاد المقرر لرفع المعارضة فى الحكم الغيابى هو من الأمور المتعلقة ١٢ (١٤) ج ٤  
بالنظام العام .

نيابة ( ر . أيضاً : قاض ) :

- استقلال النيابة العامة عن السلطة القضائية . حرّيتها التامة فى بسط آرائها ٣٤٢ (٤٩٢)
- لدى المحاكم . ليس للقضاء أن يلوم النيابة أو يعيها بسبب سيرها فى أداء ٣٥١ (٥٤٧) ج ٢  
وظيفتها . وجوب اتجاهه فى ذلك إلى النائب العام أو إلى الوزير ، على أن  
يكون ذلك بصفة سرية رعاية للحرمة الواجبة للنيابة .

رقم القاعدة الصفحة

نيابة (تابع) :

استقلال سلطة الاتهام والتحقيقات الابتدائية عن سلطة الحكم . كل ٤٦٠ (٦٠٣) ج ٦  
سلطة من السلطتين تباشر اختصاصها في الحدود المرسومة له في القانون .  
لا يمكن الالتجاء إلى المحاكم لاستصدار حكم منها ببطالان عمل من أعمال النيابة  
العمومية ، أو بمنعها عن إجرائه . ما دام أن التحقيق لا يعرض على المحكمة  
فهى ممنوعة قانوناً من الفصل في شيء متعلق به . مجرد عرضه عليها برفع  
الدعوى العمومية أمامها ليس من شأنه أن يكسبها اختصاصاً لم يكن لها ،  
بل كل مالها وهى تقوم بمهمتها من الفصل في الدعوى المطروحة أمامها  
هو أن تستمتع بكامل حريتها في تقدير عناصرها المعروضة عليها ، ومنها الدليل  
المستمد من التحقيقات .

من وظيفة النيابة أن تحافظ أيضاً على الضمانات التى فرضها القانون ٦٢ (١٠٠) ج ٥  
لمصلحة المتهمين .

وحدة النيابة وعدم تجزئتها . ذلك يصدق عليها بصفتها سلطة اتهام . ٤٣٢ (٦٨١) ج ٥  
لا يصدق بصفتها سلطة تحقيق . مباشرة عضو إجراءات تحقيق في غير دائرة  
عمله . تجاوز اختصاصه . وكيل نيابة . إصداره إذنأ في تفتيش منزل واقع  
في غير دائرة عمله في جريمة وقعت في غير اختصاصه . إذن باطل .

أعضاء النيابة . عدم خضوعهم لأحكام الرد والتجنى . قاض . تنجيه عن ٢٣ (٢٩) ج ٥  
نظر دعوى . تعيينه بعد ذلك وكيلاً للنيابة . حضوره في نفس الدعوى  
ورأفه فيها . لا بطلان .

( ٥ )

هتك العرض وإفساد الأخلاق — المواد ٢٣٠ و ٢٣١ و ٢٣٢ و ٢٣٣  
و ٢٣٤ ع = ٢٦٧ — ٢٧١ والمادة ٢٧٢ ع ( ر . أيضاً : اشتراك .  
وصف التهمة ) :

تحريض على الفسق والفجور . العادة من أركان هذه الجريمة . ٢٠٩ (٢٥٤) ج ١  
وجوب إثباتها هى ودليلها في الحكم .